الأمم المتحدة

A/58/298–S/2003/823

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 August 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى مسائل متصلة بالسلم والأمن في جنوب آسيا، في إطار العلاقات بين باكستان والهند والنزاع على جامو وكشمير.

أدت عمليات الانتشار العسكري التي قامت بها الهند ضد باكستان العام الماضي إلى تصعيد حاد للتوتر بين باكستان والهند وتسببت بقلق مبرر في المجتمع الدولي، بما في ذلك ضمن مجلس الأمن. ولحسن الحظ، واعترافا بعبثية وخطورة حدوث مثل هذه المواجهة وما أثارته من قلق عالمي بالغ، أعلنت الهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عن انسحاب جزئي لقواتها المنتشرة في المواقع الأمامية على الحدود الدولية مع باكستان. ورحبت باكستان بهذه الخطوة وردّت عليها بالمثل بسحب قوات لها من على طول الحدود الدولية.

وفي أعقاب بيانات التهدئة التي صدرت عن الطرفين في وقت سابق من هذا العام، والاتصالات الهاتفية بين رئيسي وزراء البلدين، اتُخذت خطوات معينة بغية خفض التوتر وتحسين المناخ السياسي. وأعادت باكستان والهند منذ ذلك الوقت العلاقات الدبلوماسية على مستوى المفوضين الساميين (السفراء) واستأنفتا تسيير خدمة حافلة للركاب بين لاهور ونيودلهي. واقترحت باكستان استئناف الرحلات على خط السكة الحديد. كما حُددت

* A/58/150.

200803 200803 03-47131 (A)

مواعيد لمحادثات على مستوى الخبراء بشأن مسائل الطيران في وقت لاحق من هذا الشهر. وتبادلت الزيارات وفود برلمانية وأخرى من رجال الأعمال. وبدأ التفاعل أيضا بين مجموعات المجتمع المدني.

بيد أن هذه الخطوات الصغيرة الهادفة إلى العودة تدريجا إلى وضع ما قبل الاستنفار العسكري (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) ينبغي ألا تعطي انطباعا خاطئا بأن تقدما قد تحقق في حل الخلافات العالقة بين الهند وباكستان، لا سيما على جامو وكشمير. فالمحادثات الرسمية بين الطرفين لم تُستأنف. والمناخ الأمني في جنوب آسيا ما زال هشا ومتقلبا. كما أن الهند لم تسحب قواتها من خط المراقبة في كشمير. وما زال تبادل إطلاق النار بشكل متقطع مستمرا على طول هذا الخط. وما زال القادة الهنود يطلقون التهديدات ضد باكستان، بشكل دوري.

وفي سياق الانتخابات المقبلة في الولاية والانتخابات الوطنية العام المقبل في الهند، أحيى مجددا كل من الأحزاب السياسية الهندية وقادتها النزعة العدائية ضد باكستان، وقد يقومون بخطوات أخرى من شأنها رفع حدة التوتر واستحضار خطر نشوب صراع آخر.

فلم تكتفِ التجمعات الأخيرة لحزب باهاراتيا جاناتا (في رايبور يوم ١٨ تموز/يوليه)، على سبيل المثال، بإطلاق خطاب عدائي ضد باكستان فحسب، بل دعت إلى تشييد معبد للهندوس في موقع مسجد بابري في أيوديا وإلى تدمير أكثر من ٠٠٠ ٣ مسجد آخر في أنحاء الهند. كما أن شن حملة انتخابية تستند إلى كره باكستان ومسلمي الهند لا يبشر بالخير بالنسبة للسلام والاستقرار في شبه القارة.

إن رفض الهند بشكل ثابت استئناف الحوار الثنائي والموافقة على إبداء التزام جدي وموضوعي ومطرد بإيجاد حل سلمي لجميع القضايا، لا سيما النزاع على جامو وكشمير، ينبغي أن يشكل مدعاة للقلق لدى المجتمع الدولي. ولا حديث حتى الآن عن إجراء محادثات، ولا عن خطة طريق ولا عن علامات تساعد على التحرك في اتجاه عملية سلام وأمن حقيقية في جنوب آسيا.

ولا يمكن للتخاطب غير الرسمي أن يحل محل المحادثات الرسمية. لقد ناشدت باكستان الهند بإلحاح مواصلة الحوار المتعدد الجوانب على مستوى وزيري الخارجية. ولا تزال باكستان مستعدة لمواصلة الحوار المتعدد الجوانب على أساس جدول الأعمال المتفق عليه سابقا الذي يشمل جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن ضمنها جامو وكشمير.

ويحدو باكستان في مقاربتها هذه شعور بالمسؤولية ورغبة في خفض التوتر ومنع الصراع. والحوار الثنائي ليس منّة يغدقها أحد البلدين على الآخر. وطلب الهند أن تقدم باكستان تنازلات من طرف واحد في موقفها يهدف إلى إعاقة الحوار لا تيسيره. ويستند

تهرب الهند من المحادثات إلى السعي إلى الحصول على تنازلات من طرف واحد من باكستان باتّباع وسائل قسرية. ومن شأن التباطؤ في بدء حوار كهذا أن يعزز مواقف المتطرفين ويعقّد البحث عن حلول مقبولة من الطرفين للقضايا العالقة. وقد تزداد هذه الاتجاهات حدة نظرا إلى تنامي مشاعر التطرف لدى الهندوس المحاربين ضمن الحياة السياسية الهندية والتي ظهرت إلى العلن في معركة ما قبل الانتخابات في الهند.

ومن الواضح أن حل مسألة جامو وكشمير يكتسي أهمية محورية في تعزيز علاقات طبيعية وودية بين باكستان والهند. وهو يشكل البند الرئيسي على جدول أعمال المحادثات الثنائية المتفق عليه.

وقد تقدم رئيس باكستان باقتراحات عدة لتسوية النزاع على كشمير. وكرر الرئيس مشرّف مؤخرا تأكيد الالتزام بوقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في كشمير، يواكبه وقف للأعمال القتالية في وادي كشمير. وبالإمكان التوصل فورا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار إذا ما أصدرت الحكومتان تعليمات إلى قواتهما الموجودة على طول خط المراقبة بوقف إطلاق النار. وينبغي لوقف إطلاق نار كهذا على طول خط المراقبة أن يكون مقبولا لدى الهند لأن من شأنه تهدئة المخاوف التي أعربت عنها الهند مرارا من اجتياز هذا الخط بغطاء يوفره استخدام الأسلحة النارية. وعلاوة على ذلك، تقبل باكستان بآلية حيادية للرصد الدولي على جانبي خط المراقبة للتحقق من مزاعم الهند بشأن التسلل عبر الخط. ونؤيد أيضا تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

وترغب باكستان في أن تقوم الهند، بشكل متزامن، بخطوات لخفض وإزالة القمع وانتهاكات حقوق الإنسان في كشمير المحتلة من الهند، وإطلاق سراح السجناء الكشميريين والتخفيف من قيود السفر المفروضة على الزعماء الكشميريين لتمكينهم من السفر إلى الخارج لعرض وجهة نظرهم، وخفض حجم قواتها المنتشرة في كشمير. وفي المقابل، فإن باكستان على ثقة من أن المناضلين الكشميريين من أجل الحرية، المجاهدين الكشميريين، سيقومون بالمثل عن طريق الامتناع عن القيام بأعمال المقاومة العنيفة ضد القوات الهندية في كشمير المحتلة من الهند. فالمقاومة المسلحة الكشميرية التي يشنها السكان الأصليون في كشمير المحتلة لازمة طبيعية للقمع والعمليات العسكرية التي تشنها الهند ضد الكشميريين.

وباكستان مستعدة أيضا لمناقشة وتطوير تدابير بناء الثقة مع الهند، على المستويين السياسي والعسكري، في مجالي الأسلحة التقليدية والنووية. وفي الواقع سبق للطرفين أن اتفقا على تدابير عدة لبناء الثقة في لاهور عام ١٩٩٩. وبالإمكان البدء بتعزيز وتنفيذ هذه التدابير المتفق عليها.

ويساور باكستان القلق من أن التصرف والدعاية العدائيين اللذين يبدران عن الهند مصحوبان بتنامٍ ضخم لقدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية. فقد زادت ميزانية الدفاع الهندية بنسبة تفوق ٥٠ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. كما تعتزم الهند حيازة أسلحة متطورة جديدة تفوق قيمتها ١٠٠ مليار دولار في السنوات العدة المقبلة. وليس من شأن تنام كهذا لقدرات الهند العسكرية أن يشجع فقط تصرفها العدائي ضد باكستان وغيرها من الدول المجاورة، بل أن يقوي أيضا رغبة الهند في فرض هيمنتها السياسية والعسكرية على منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي. فحيازة الهند أسلحة متطورة يهدف في المقام الأول إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي. ومن شأن أي خلل يلحق بالردع الاستراتيجي، القائم حاليا بين باكستان والهند، أن يزيد خطر حصول اعتداء هندي على باكستان. لقد أنيطت بأعضاء مجلس الأمن، وخصوصا الأعضاء الدائمين الخمسة، مسؤولية خاصة عن منع هذه التطورات التي من شأنها تهديد السلم والأمن على الصعيد الإقليمي وكذلك على الصعيد العالمي.

وفي سياق المخاطر المبينة في الفقرات أعلاه، تعتقد باكستان أنه يجب على المجتمع الدولي أن يناشد الهند على نحو عاجل التجاوب مع مقترحات باكستان الهادفة إلى إحياء الحوار الثنائي، والاتفاق على وقف فعال لإطلاق النار على طول خط المراقبة، والكف عن البيانات والدعاية القائمتين على التهديد، ووقف القمع الذي تمارسه في كشمير، وخفض عمليات انتشارها العسكرية في الولاية المتنازع عليها، وتطوير تدابير بناء الثقة مع باكستان من أجل خفض خطر نشوب صراع عرضي أو متعمد. إن باكستان مقتنعة، في المقام الأول، أن إيجاد حل سلمي وعادل للنزاع على جامو وكشمير هو مفتاح السلام والاستقرار في جنوب آسيا.

إن المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن، يضطلع بمسؤولية حيوية عن تعزيز ظروف الاستقرار والسلام في منطقة جنوب آسيا التي يسكنها خمس البشرية. ويحدو باكستان وطيد الأمل في أن يبذل كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن ما في وسعهما في سبيل تيسير استئناف حوار جدي وموضوعي ومطرد بين الهند وباكستان من أجل إيجاد حل سلمي لجميع القضايا العالقة، لا سيما النزاع على جامو وكشمير.

(توقيع) منير **أكرم**
السفير
الممثل الدائم